Qirā'atunā (Our Reading)

Our Reading (A Hermeneutical Inquiry into Religious Texts Between Heritage and Modernity), Vol. 1, Issue1, Series 1, ۲۰۲۶.

A Sanad and Semantic Analysis of the "Hadith al-Jariyah" (Hadith of the Slave Girl) as a Disrupted (Mudtarib) Narration: A Comparative Study of Imami and Sunni Perspectives

Abdollah Gholami[1], **Omar Fares Hasan** [2]

1. Corresponding author, Assistant Professor, Department of Theology, Faculty of Literature and Humanities, Razi University, Kermanshah, Iran.
   E-mail: gholami@razi.ac.ir
2. M.A. Student, Department of Theology, Faculty of Literature and Humanities, Razi University, Kermanshah, Iran

Article Info

Article type: Research Paper

Article history:
Received: 20 September 2025
Received in revised form: 12 December 2025
Accepted:18 May 2026
Available online: 22 July 2026

Keywords:
Hadith al-Jariyah,
Traditionary Disruption (Idtirab),
Sanad and Matn,
Divine Transcendence (Tanzih),
Hermeneutic Interpretation (Ta'wil).

ABSTRACT

Objective: This research aims to provide a critical analytical study of this hadith from both isnaadic (sanad) and textual (matn) perspectives, offering a systematic comparison between two primary scholarly orientations: the approach that identifies the narration as mudtarib (disrupted/shaken) and thus invalid for evidentiary use, and the approach that authenticates it, adhering to its literal theological surface.

Method(s): The study tracks the transmission paths of the hadith within primary sources, analyzing its chains of transmission and the reliability of its narrators according to the criteria of Ilm al-Rijal. Furthermore, it examines the text of the hadith, specifically the phrases "Where is Allah?" (Ayna Allah?) and "In the heavens" (fi al-sama'), elucidating their connotations in light of linguistic rules, the higher objectives of Sharia (maqasid), and theological discourse.

Result(s): The findings indicate that the significant variation in the wording of the narrations and the discrepancies among its transmitters denote a clear state of idtirab (disruption), rendering it unsuitable as a proof-text for creedal matters (masail al-i'tiqad) according to many scholars. Moreover, the study demonstrates that the reference to "the heavens" cannot be interpreted as denoting direction (jiha) or physical location (makan), as this contradicts the principle of divine transcendence (tanzih) upheld by the majority of Muslim theologians, traditionists, and jurists; rather, it is to be understood as a metaphor for loftiness and sublime status, not physical occupancy.

Conclusions: The research concludes by emphasizing the perils of relying on the literalism of texts that imply anthropomorphism (tashbih) or spatiality, asserting the necessity of interpreting them in a manner befitting the majesty of Almighty God, while discussing the primary theological implications arising from the divergent understandings of this hadith between the two schools.

Cite this article: Gholami, A. & Fares Hasan O. (2026). A Sanad and Semantic Analysis of the "Hadith al-Jariyah" (Hadith of the Slave Girl) as a Disrupted (Mudtarib) Narration: A Comparative Study of Imami and Sunni Perspectives. *Our Reading (A Hermeneutical Inquiry into Religious Texts Between Heritage and Modernity),* 1(1), 1-25. doi: 10.22034/ghtm.2025.236162

© Author(s) retain the copyright and full publishing rights.
Publisher: International University of Islamic Denominations Press.
doi: 10.22034/ghtm.2025.236162

Qirā'atunā (Our Reading)
قراءتنا
جامعة المذاهب الإسلامية الدولية

قراءتنا: قراءة النص الديني بين التراث والمعاصرة، المجلد١، العدد١، المتوالي١، ٢٠٢٦.

التحليل السندي و الدلالي لحديث الجارية المضطرب: مقارنة بين آراء الامامية و اهل السنة

عبدالله غلامي [١] ✉ | **عمر فارس حسن** [٢]

١. استاذ مساعد، قسم الإلهيات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الرازي، كرمانشاه، إيران. البريد الالكتروني: seyyedalimh@gmail.com

٢. طالب ماجستير ، قسم الإلهيات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الرازي، كرمانشاه، إيران.

معلومات المقال

نوع المقال: (مقالة علميّة محكّمة)

سجل بالمقال:

تاريخ الإرسال: ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٥

تاريخ المراجعة: ١٢ ديسمبر ٢٠٢٥

تاريخ القبول: ١٨ مايو ٢٠٢٦

تاريخ النشر الإلكتروني: ٢٢ يوليو ٢٠٢٦

الكلمات المفتاحية:

حديث الجارية،

الاضطراب الحديثي،

السند و المتن،

التنزيه،

التأويل

الملخص

يهدف هذا البحث إلى تقديم دراسة تحليلية نقدية لهذا الحديث من الناحيتين السندية والمتنية، مع مقارنة منهجية بين اتجاهين رئيسين: الاتجاه الذي يرى اضطراب الحديث وضعف الاستدلال به، والاتجاه الذي يصحّحه ويذهب إلى ظاهره العقدي.

اعتمد البحث على تتبّع طرق الحديث في مصادره الأصيلة، وتحليل أسانيده ورجاله وفق ضوابط علم الحديث، إضافة إلى دراسة متن الحديث وما يشتمل عليه من ألفاظ مثل «أين الله؟» و«في السماء»، مع بيان دلالاتها في ضوء قواعد اللغة ومقاصد الشريعة ومباحث العقيدة.

تُظهر نتائج البحث أنّ التفاوت الكبير في ألفاظ الروايات واختلاف رواتها يدلّ على اضطرابٍ واضح في الحديث، مما يجعله غير صالح للاحتجاج في مسائل الاعتقاد عند كثير من العلماء. كما تُبيّن الدراسة أنّ الإشارة الواردة إلى «السماء» لا يمكن حملها على الجهة أو المكان؛ لأنّ ذلك يتعارض مع قواعد التنزيه قال به جمهور علماء المسلمين من المتكلمين والمحدثين والفقهاء ويُحمل على معنى الرفعة والمنزلة لا على المكان الحسي.

وينتهي البحث إلى التأكيد على خطورة الاعتماد على ظاهر النصوص الموهمة للتشبيه والجهة، وضرورة تفسيرها بما يليق بجلال الله تعالى، مع مناقشة أبرز الآثار العقدية المترتّبة على فهم الحديث عند الفريقين.

الاستناد: غلامي، عبدالله؛ فارس حسن، عمر (٢٠٢٦م). التحليل السندي و الدلالي لحديث الجارية المضطرب: مقارنة بين آراء الامامية و اهل السنة. قراءتنا: قراءة النص الديني بين التراث والمعاصرة. ١(١)، ١-٢٥. doi: 10.22034/ghtm.2025.236162

© يحتفظ المؤلف (المؤلفون) بكامل حقوق التأليف والنشر.

الناشر: دارالنشر لجامعة المذاهب الإسلامية الدولية.

doi: 10.22034/ghtm.2025.236162

١. المقدمة وإشكالية البحث والأهداف

تُعَدُّ السُّنّة النبويّة والأحاديث الشريفة الصحيحة مصدرًا أصيلًا من مصادر التشريع في الإسلام. و قد دلّت النصوص القرآنية و الأحاديث على حجّيتها واتّفق المسلمون على ذلك. و من بين الأحاديث التي أثارت جدلًا واسعًا في عصرنا الحاضر حديثُ الجارية، لما تضمّنه من ألفاظٍ اختلفت الروايات في نقلها، كعبارة «أين الله؟» وما يتعلّق بدلالتها الظاهرة على المكان، و هو ما يستحيل على الله تعالى باتفاق المسلمين، لأن الظواهر المتضمّنة للجهة محمولةٌ عندهم على التأويل و التنزيه. و ذهب جمهور علماء المسلمين من المتكلمين، المحدثين و الفقهاء إلى أن الظواهر الواردة بذكر الله في السماء و نحوه، تُحمل على التأويل بما يليق بالذات الإلهية و ليست على ظاهرها الحرفي؛ لأن المكان يستحيل عليه تعالى. و يُستثنى من هذا الإجماع العام مَن يرفض التأويل من الفرق مثل الظاهرية الذين يتمسكون بظاهر النص دون تأويل. و قد رَوى الحديثَ الإمامُ مالكٌ بسنده «أن رجلا من الأنصار أتى إلى رسول الله (ص) بوليدة سوداء، فقال: يا رسول الله، انّ علىّ رقبة مؤمنة. فإن كانت تراها مؤمنة، أعتقها. فقال لها رسول الله (ص): «أتشهدين أن لا إله إلا الله؟» فقالت: نعم. قال: «أتشهدين أن محمدا رسول الله؟» قالت: نعم. قال: «أفتوقنين بالبعث بعد الموت؟» قالت: نعم. قال: «أعتقها» (مالك بن أنس، ١٤٢٥ق، ج ٥، ص ١١٢٩)، لكن ليس فيها ذكرٌ للسماء. و قد ورد الحديث بصيغ متعددة كما سيتم الإشارة إليه في تخريج الرواية؛ لكن كلّها بقوةٍ في السند. و بناءً على هذا الاختلاف، ذهب فريق من العلماء إلى اضطراب الحديث و عدم صلاحيته للاحتجاج في مسائل العقيدة، بينما أثبت فريق آخر صحته و استدلّ بظاهره على العلو و الفوقيّة، كما هو قول المشبِّهة. كما قيل بقولٍ ثالث يُثبِت الحديث و يؤول الاستفهام فيه على المكانة و المنزلة لا على الجهة، كما في قولهم: «أين فلان من فلان؟».

فاستناداً على روايتهم اعترَضَ جمع على الحديث و ذهبوا إلى أنه مضطربٌ ضعيفٌ لا يصح الاحتجاجُ به سيما في باب العقيدة و سبب اختلافهم في اضطرابه أو صحتِه، اختلافُ الرواة ورجالِ السند في رواية ألفاظه. و قالت المشبهة بصحة الحديث و دلالتِه على صفة العلو و الفوقية الحقيقية لله تعالى (موقع فيصل النور في «اعتراضاتهم على حديث الجارية») ولنا قول ثالث يُصحِّح الحديث و يؤول الموضوعَ له لأينَ بالمكانة والمنزلة كما يقال: أين فلان من فلان؟، و لا يريدون به المكان و المحل، بل يريدون الاستفهام عن الرتبة و المنزلة. يعالج هذا المقال حديث الجارية معالجةً نقدية تجمع بين دراسة السند و المتن، مع بيان الاضطراب في الروايات. يناقش الخلاف العقدي حول الحديث و آثاره في مسألة تنزيه الله عن الجهة و المكان. يدمج بين المنهج الحديثي و العقدي، مما يعطيه شمولية في الطرح. و يؤكد على إجماع الأمة في تأويل النصوص الموهمة، ردًّا على دعاوى التشبيه والتجسيم. والباعث لرؤية ضرورةِ كتابةِ البحث في العنوان السابق هو:

١. أن هذا الموضوع و إن كُتِبَ فيه مقالاتٌ أخرى إلا أنها ليست بهذا النّمط.

٢. أنّ الحديث يتعلّق بالاعتقاد بالله تعالى و صفاتِه، فيجب تنزيهُه سبحانه عن كل ما لا يليق به مِن التَّشبيه، التَّجسيم و التّمكُّنِ في المكان، الدالُّ عليه قولُه تعالى: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ» (سورة الشورى: ١١).

٣. أنّ في إثباتِ المكان لله تعالى أمارةَ الاحتياج؛ لأنَّ المتمكن يحتاج إلى المكان و ينفي امير الْمُؤمنِينَ عليٌّ (ع) ثبوتَ المكان له تعالى قائلا: » إن الله تَعَالَى خلق الْعَرْش اظهارا لقدرته لَا مَكَانا لذاته» وَ قَالَ ايضا: «قد كَانَ وَلَا مَكَان وَهُوَ الآن على مَا كَانَ »(البغدادي، أبو منصور ١٩٧٧م، ج ١، ص ٣٢١؛ الحسون، (د. ت)، ج ١، ص ٣٦٤؛ السبحاني، د. ت، ص ٤٦٢).

٤. أن القول باضطراب حديث الجارية أو صحتِه، يتسبب عن اختلاف الرواة و رجال السند في رواية ألفاظه.

أسئلة البحث

١. اذا إذا كان حديث الجارية مضطرباً في سنده أو متنه، فهل يجوز الاعتماد عليه في المسائل العقائدية؟

٢. إذا لم يكن الحديث مضطرباً، فما الدلالة العقائدية المحتملة لعبارتَي «أين الله؟» و«في السماء» في ضوء قواعد اللغة و أصول التنزيه؟

٣. إذا افترضنا صحة الحديث و أَخِذَ بظاهره من غير تأويل، ما الآثار العقائدية المترتبة على ذلك؟

يُشار هنا إلى أنَّ حديث الجارية و إن تعددت رواياته في الأبواب الفقهية كالعتق و الكفارات، فإنَّ بعض طرقه اشتمل على ألفاظ مثل «أين الله؟» و«في السماء»؛ مما أثار خلافًا عقديًا واسعًا بين العلماء. لذا، يهدف هذا البحث إلى تحليل الحديث تحليلًا حديثيًا (سندًا و متنًا) بغض النظر عن تصنيفه الفقهي و بيان كيفيّة تعامل العلماء مع هذه الروايات المختلف فيها و ذلك كدراسة حالة تطبيقية تجمع بين مناهج النقد الحديثي و التحليل الدلالي العقدي للنصوص المشتركة بين المجالين.

أهداف البحث

يُركِّزُ في هذا البحث على ذكر الرواة و المصادر في الحديث المكتوبِ عليه المقالُ، وفقاً لما ورد في كتبهم و يكون إجمالُ ذلك فيما يلي:

١. شرح حديث الجارية و ذكرُ دليل القائلين باضطرابه بسبب اختلاف الرواة و رجال السند في ذكر ألفاظه، سيما عبارتَي «أين الله؟» و «في السماء»، وما يترتب على الحديث من انحراف عقديٍّ إن لم يُقَل باضطرابه حسبَ رأيهم.

٢. بيانُ دليل المانعين من الاضطراب و ما يتمسّكون به من ورود الحديث في كتب الرواة الثقات، لصحة الحديث و إثبات صفة العلو و الفوقية لله تعالى على زعمهم.

٣. الإتيان بالقول الثالث القائلِ بصحة الحديث لِما ذكِر من دليل المانعين من الاضطراب، لكن بتأويل الحديث تأويلا لا يترتب عليه أيُّ مُخالفة عَقَديّة.

٢. خلفية البحث والدراسات السابقة

٢-١. الأبحاث المنشورة

تناول حديثَ الجارية – الذي ورد بعدة طرق و يشمل اختبار إيمان جاريةٍ لأسباب متعددة – عددٌ من العلماء و الباحثين، لكن بحسب البحث و الاطلاع، لم تستوفِ كتاباتُهم جميعَ جوانبه، و لم تراعِ الضوابطَ الحديثة لكتابة البحوث. و فيما يلي عرضٌ لأبرز هذه الجهود مع بيان القصور فيها:

١. موقع فيصل النور (د. ت)، ذَكَرَ الموقع في مقالة له بعنوان «اعتراضاتهم على حديث الجارية» أن الحديث من أقوى الأدلة على علو الله تعالى و اتّهم مَن يؤوله أو يرى اضطرابه بالتعطيل أو التشكيك، مع التركيز على رُواتِه و كتُبِه. و زعم أنّ الأُمَّة اتّفقت على مدلوله الظاهر، بينما نَقَل القاضي عياضٌ إجماعَ المسلمين على تأويل ظواهر مثل قوله تعالى: ﴿أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ﴾، (الملك: ١٦).

٢. الشيخ الداني (٢٠١١م)، في مقاله «القوافل الجارية»، نَفَى أن يكون الحديث دليلًا على الجهة، مؤكدًا أن معناه محمولٌ على المكانة و المنزلة لا المكان، موافقًا لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، (الشورى: ١١) و أوضح أن اللفظ «أين» قد يُسأل به عن الدرجة، كما أشار إلى اختلاف الروايات بين «أين الله؟» و«أتشهدين أن لا إله إلا الله؟»، وخلص إلى اضطراب المتن.

٣. ... (د.ت)، جمع في مقاله «أقوال العلماء في حديث الجارية» آراء العلماء التي تُحرّم الأخذ بظاهره، و توجب إما الإيمان به دون تفسير أو تأويله بما يليق بالله. و نقل عن النووي قوله بأن الحديث من أحاديث الصفات التي تُؤوَّل أو تُفَوَّض، كما ذكر أن اختلاف الروايات دفَعَ البَيهقِيَّ وآخرِين لِلحكم باضطرابه.

٣. الاطار النظرى للبحث

٣-١. تعريف الحديث المضطرب لغة واصطلاحا

المضطرب لغة: اسم فاعل من الاضطراب، -افتعال من ضرب، فأصل الكلمة اضْتَرَب، فأُبدلت التاء طاءً، فصار اضطرب فهو مضطرب- و هو ما ثبت له اختلال الأمر و فساد نظامه، يقال: اضطرب الأمر: اختل و اضطرب البرق في السحاب: تحرك و اضطرب الحبلُ بين القوم إذا اختلفتْ كلمتُهُم (الخضير، د. ت، ج ٨، ص ١٦؛ ابن منظور، ١٤١٤ق، ج ١، ص ٥٤٤). و هنا يوجد هذا المعنى اللغوي بوضوح؛ لأن أقوالَهم ورواياتِهم مختلفة.

و اصطلاحا: يعرّفه علماء الحديث بأنه: الحديث الذي يَرِدُ على أوجه مختلفة و متعارضة من حيث المتن أو السند، مع تساوي طرق هذه الأوجه في القوة، بحيث لا يمكن ترجيح أحدها على الآخر، ولا الجمع بينها، مما يؤدي إلى اضطراب الحديث و عدم ثبوته (ابن الصلاح، ١٩٨٤م، ص ٩٢)، فيُعدُّ

مصـطلح «الحديث المضـطرب» من المصـطلحات النقدية المهمة في علم الحديث الدرائي، حيث يندرج تحت قسـم الحديث المردود الذي لا يُحتجُّ به . و ينشـأ الاضـطراب إما في سـند الحديث، كأن يُروى عن راوٍ واحد بأسـانيد مختلفة لا يمكن الجمع بينها، أو في متنه، كأن يروى بصـور متناقضـة في ألفاظه أو معانيه (الخطيب البغدادي، د.ت، ص ٣٨٧). و قد حدّد العلماء شـرطين رئيسـين لوصـف الحديث بالاضـطراب: الأول تسـاوي وجوه الرواية في القوة و الاحتمال. و الثاني اسـتحالة الجمع أو الترجيح بين هذه الوجوه (السـيوطي، ١٩٦٦م، ج ١، ص ٢٨٦). و قد تباين موقف المحدِّثين من الحديث المضـطرب؛ فمنهم من أوسـع في تطبيق هذا الوصـف، مثل ابن حزم الأندلسـي الذي عرّفه بأنه: «ما اختلف في رفعه أو وقفه، أو في إسـناده، مع اسـتواء الطرق و عدم إمكان الجمع» (ابن حزم، ١٩٧٨م، ج ٢، ص ١٥٢). بينما اشـترط آخرون، مثل الشـيخ أبو الفرج بن الجوزي شـروطًا أشـد، فلم يعدّوا الاختلاف في بعض الزيادات الطفيفة اضـطرابًا مفسدًا للحديث (ابن الجوزي،ج ١٩٦٦، ١، ص ٧٨) . أما من حيث الحكم الشرعي، فإن الحديث المضطرب يُعدُّ من أقسام الحديث الضعيف الذي لا تقوم به حجة في الأحكام الشـرعية، ولا يُعمل به في مجال العقائد و الأحكام الفقهية، إلا أن بعض العلماء أجازوا الأخذ به في فضائل الأعمال و بشروط محددة (النووي، ٢٠٠١م، ص ١٤٥).

فلابد للحكم على حديث بأنه مُضطرَب مِن تحقق أمرين: ١. اختلاف رواته في السند أو المتن مع امتنـاع الجمع و التوفيق. ٢. تسـاوي الروايـات في القوة، بحيـث لا يمكن ترجيح روايـة على أخرى (النعيمي، ١٤٢٥ق، ص ١٤١) أي: بوجه من وجوه الترجيحات المعوَّل عليها، و إلا فالحكمُ للرَّاجحةِ. فلذا قالوا انّ الاضـطراب في الحديث مطلقا يوجب ضَـعفَه، كما قال السـخاوي مثلاَ: «وَ الِاضْـطِرَابُ» حَيْثُ وَقَعَ فِي سَنَدٍ أَوْ مَتْنٍ (مُوجِبٌ لِلضَّعْفِ) لِإِشْعَارِهِ بِعَدَمِ ضَبْطِ رَاوِيهِ أَوْ رُوَاتِهِ» (السخاوي، ١٤٢٤ق، ج ١، ص ٢٩٦).

٣-٢. تخريج حديث الجارية و عرض نصوصه

روى المحدثون الحديث المعروفَ اليومَ بحديث الجارية بعدة ألفاظ مختلفة و روايات متعددة. و كان ذلك سببا لأن يعُدَّه جمع من العلماء مضطربا.

أولاً: رواية الموطأ : و قد أخرجها مالك فى كتاب العتاقة و الولاء، باب ما يجوز من العتق في الرقاب الواجبة، من طريق ابْنِ شِـهَابٍ، وعبدُ الرزاق في مصـنفه، كتاب المدبر، بَابُ مَا يَجُوزُ مِنَ الرِّقَابِ، من طريق الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْـعُودٍ؛ أَنَّ رَجُلاً مِنَ الْأَنْصَـارِ جَاءَ إِلَى رَسُـولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم بِجَارِيَةٍ لَهُ سَوْدَاءَ، فقد ذكرا سؤال الشهادتين بدل «أين الله؟» و زادا سؤال الإيقان بالبعث بعد الموت و لكن لم يذكرا رعي الجارية للغنم أو سبب نذر رقبة مؤمنة (مالك بن أنس، ج ٥، ص ١١٢٩؛ الصنعاني، ١٤٠٣ق، ج ٩، ص ١٧٤).

ثانياً: رواية صحيح مسلم : و قد أخرجها في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، بَابُ تَحْرِيمِ الْكَلَامِ فِي الصَّـلَاةِ، وَ نَسْـخِ مَا كَانَ مِنْ إِبَاحَتِهِ، (دون كتاب الإيمان) و الطبرانيُّ في المعجم الكبير، بَابٌ،

عَطَاءُ بْنُ يَسَـارٍ، باختلاف يسـير في الألفاظ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ من طريق هِلَالِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ السُّلَمِيِّ، قال: «... وَكَانَتْ لِي جَارِيَةٌ تَرْعَى غَنَمًا لِي قِبَلَ أُحُدٍ وَالْجَوَّانِيَّةِ[1]، فَاطَّلَعْتُ ذَاتَ يَوْمٍ فَإِذَا الذِّيبُ قَدْ ذَهَبَ بِشَـاةٍ مِنْ غَنَمِهَا، وَأَنَا رَجُلٌ مِنْ بَنِي آدَمَ، آسَفُ كَمَا يَأْسَفُونَ، لَكِنِّي صَكَكْتُهَا صَكَّةً، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ (ع) فَعَظَّمَ ذَلِكَ عَلَيَّ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ أَفَلَا أُعْتِقُهَا؟ قَالَ: «ائْتِنِي بِهَا «فَأَتَيْتُهُ بِهَا، فَقَالَ لَهَا: «أَيْنَ اللهُ؟» قَالَتْ: فِي السَّـمَاءِ، قَالَ: «مَنْ أَنَا؟» قَالَتْ: أَنْتَ رَسُـولُ اللهِ، قَالَ: «أَعْتِقْهَا، فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ» (نيشـابورى، د. ت، ج ١، ص ٣٨١؛ الطبراني، د. ت، ج ١٩، ص ٣٩٨).

ثالثاً: رواية مسند أحمد و الآخرين:

و الإمامُ أحمدُ، حَدِيثُ الشَّـرِيدِ بْنِ سُوَيْدٍ الثَّقَفِيِّ، وابنُ حبّانَ في صـــحيحـــه، باب فرض الإيمان، والنسـائيُّ في الكبرى وفي الصـغرى، كتاب الوصـايا، باب فَضْـلِ الصَّـدَقَةِ عَنِ الْمَيِّتِ، والبيهقيُّ في السنن الكبرى، كتاب الظهار، بَاب لَا تَجْزِي فِي رَقَبَةٍ وَاجِبَةٍ رَقَبَةٌ تُشْتَرَى بِشَرْطٍ أَنْ تُعْتَقَ، من طريق حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنِ الشَّرِيدِ، أَنَّ أُمَّهُ أَوْصَتْ أَنْ يُعْتَقَ عَنْهَا رَقَبَةٌ، و أتيا بدل قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «أين الله؟» بسؤال «مَنْ رَبُّكِ». و رواه الدارمي في السنن، كتاب النذور و الأيمان، بَابُ إِذَا كَانَ عَلَى الرَّجُلِ رَقَبَةٌ مُؤْمِنَةٌ، من طريق حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ أيضا، و لكنه أتى بدل «إِنَّ أُمِّي أَوْصَتْ أَنْ يُعْتَقَ عَنْهَا...» بـــ «إِنَّ عَلَى أُمِّي رَقَبَةً» و بدل «مَنْ رَبُّكِ؟» و «مَنْ أَنَا؟» بـــ «أَتَشْهَدِينَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» ـــ و النسائي و البيهقي لم يذكرا صفة «سوداء» للجارية (ابن حنبل، ١٤٢١ق، ج ٢، ص ٣٢؛ ابن حبان، ١٤١٤ق، ج ١، ص ٤١٨، النســائي، ١٤٢١ق، ج ٦، ص ١٦٣؛ النســائي، ١٤٠٦ق، ج ١، ص ٤؛ البيهقي، ١٤٢٤ق، ج ٧، ص ٦٣٨؛ الدارمي، ١٤١٢ق، ج ٣، ص ١٥١٤). فلم يرووا لفظ «أين الله» الذي يتشبث به المشبهة؛ لإثباتهم الحيز والجهة لله.

رابعاً: رواية سـنن أبي داود: و قد روى هذا الحديث أبو داودَ في السـنن، كتاب الأيمان و النذور، باب الرقبة المؤمنة، من طريق يزيد بن هارونَ، قال: «أخبرني المسـعوديُّ[2]، عن عون بن عبد الله، عن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة: «أن رجلاً أتى النبيَّ (ص) بجاريةٍ سوداءَ، فقال: «يا رسولَ الله، فقال لها: «أينَ اللهُ؟» فأشارت إلى السماء بإصبعها، فقال لها: «فمن أنا؟» فأشارت إلى النبي (ص)

---

[1] قَالَ النَّوَوِيُّ هِيَ بِفَتْحِ الْجِيمِ وَتَشْدِيدِ الْوَاوِ وَبَعْدَ الْأَلِفِ نُونٌ ثُمَّ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ وَحُكِيَ تَخْفِيفُهَا مَوْضِعٌ بِقُرْبِ أُحُدٍ فِي شِمَالِ الْمَدِينَةِ (السيوطي، ١٤٠٦: ق، ج ٣، ص ١٧).

[2] هو الفَقِيْهُ، العَلاَّمَةُ، المُحَدِّثُ، عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ عَبْدِ الله بن عتبة بنِ صَاحِبِ رَسُوْلِ اللهِ (ص) عَبْدِ اللهِ بنِ مَسْعُوْدٍ الهُذَلِيُّ، المَسْعُوْدِيُّ الكُوْفِيُّ، أخو أبي العميس (الذهبي، ١٤٢٧ق، ج ٦، ص ٥٣٣). والمسعودي هذا غير المسعودي المؤرخ.

وإلى السماء، يعني أنت رسولُ الله، فقال رسول الله (ص): «أعتِقْها فإنها مؤمنة» (أبو داود، ١٤٣٠ق، ج ٥، ص ١٧٦).

و بعد عرض النصوص، يتضح أن للحديث طرقاً عديدة و متنوعة، أبرزها:

١. طريق معاوية بن الحكم السلمي (مصدره مسلم).

٢. طريق عبيد الله بن عبد الله بن عتبة (مصدره مالك، عبدالرزاق).

٣. طريق الشريد بن سويد (مصدره أحمد، ابن حبان، النسائي).

٤. طريق أبي هريرة عن المسعودي (مصدره أبو داود).

و لتحقيق الهدف المنهجي، لا بد من دراسة جميع هذه الطرق ومقارنتها. فقد لاحظ الحافظ ابن حجر أن في اللفظ «مخالفة كثيرة» (العسقلاني، ١٤١٦ق، ج ٣، ص ٤٤٨). و تكمن هذه المخالفة في قلب الرواية بين ثلاثة أسئلة مختلفة: سؤال «أين الله؟» (كما في مسلم)، و سؤال الشهادتين (كما في الموطأ)، وسؤال «من ربك؟» (كما في مسند أحمد). كما اختلفت الروايات في ذكر سبب القصة و وصف الجارية. و هذا الاختلاف الواسع في المتن بين هذه الطرق المعتبرة -وليس في سند واحد- هو ما يشكل الأساس الموضوعي لإشكالية اضطراب الحديث، و الذي أشار إليه البيهقي نفسه بقوله: «وقد ذكرت في كتاب الظهار مخالفة من خالف معاوية بن الحكم في لفظ الحديث» (البيهقي، ١٤١٣ق، ج ٢، ص ٣٢٥). و لهذه الاختلافات الكثيرة في رواية الحديث من قبل المتن، قال جمع من العلماء باضطراب الحديث، وقد بيَّنَ ذلك الحافظُ ابنُ حجر بقوله: «و في اللفظ مخالفةٌ كثيرة» (العسقلاني، ١٤١٦ق، ج ٣، ص ٤٤٨).

٣-٣. الفروق الأساسية بين «المضطرب»، «الضعيف» و«الآحاد»

تُعد مصطلحات «الحديث الآحاد»، «الحديث الضعيف» و «الحديث المضطرب» من المصطلحات الاساسية في علم مصطلح الحديث، الذي يهتم بمعايير تقييم الروايات النبوية و قبولها. و على الرغم من تقاطع بعضها في دائرة عدم القطع بالثبوت، إلا أن لكل واحد منها تعريفاً دقيقاً و أسباباً خاصة تميزه عن الآخر.

أولاً: الحديث الآحاد

الحديث الآحاد هو ما لم يجمع شروط الحديث المتواتر (ابن الصلاح، ١٤٠٦ق، ص ٢٦٢)، أي أن عدد رواته في كل طبقة من طبقات السند (التابعين، فتابعيهم، وهكذا) لا يصل إلى الحد الذي يحصل معه القطع بأنه لم يأت من طريق الكذب أو الخطأ. و هو ليس مرادفاً للضعيف، بل ينقسم إلى قسمين رئيسيين: الحديث الصحيح لذاته أو لغيره: و هو ما توافرت فيه شروط القبول (اتصال السند، عدالة الرواة، ضبطهم، عدم الشذوذ وعدم العلة القادحة) (المصدر نفسه، ١١-١٥). و يُحتج به في الشريعة،

و يُعمل به في العقائد و الأحكام، و إ ن كان لا يفيد العلم اليقيني الضروري عند جمهور العلماء، بل يفيد الظن الراجح الذي يوجب العمل.

الحديث الحسن لذاته أو لغيره: و هو ما قصر عن درجة الصحيح لخفاء ضبط بعض رواته، لكنه لا ينزل إلى حدّ الضعف الشديد، و يُعمل به أيضاً (المصدر نفسه، ٣٢-٣٤).

فالحديث الآحاد مصطلح كمّي يصف طريقة نقل الرواية (بالعدد القليل الذي لا يفيد التواتر)، و قد يكون هذا النقل صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً (التهانوي، ١٤١٥ق، ص ١٥١).

ثانياً: الحديث الضعيف

الحديث الضعيف هو ما فقد شرطاً أو أكثر من شروط الحديث المقبول (الصحيح أو الحسن) السابقة الذكر (ابن الصلاح، د. ت: ٦٤). فهو مصطلح وصفي نوعي لجودة المتن أو السند، يشير إلى وجود خلل يمنع من الاحتجاج به على الراجح. و أسباب الضعف متعددة، منها: انقطاع السند أو ضعف راوٍ من رواته في العدالة أو الضبط أو وجود شذوذ أو علة قادحة. و يُعدُّ الحديث الضعيف أوسع دائرةً من المضطرب، فكل مضطرب ضعيف، و ليس كل ضعيف مضطرباً (السيوطي، ١٤٢٥ق، ج ١، ص ٢٨٣).

ثالثاً: الحديث المضطرب

الحديث المضطرب هو نوع خاص من أنواع الحديث الضعيف، يُعرف بأنه: «الحديث الذي يروى على أوجه مختلفة متساوية في القوة، بحيث لا يمكن الجمع بينها أو ترجيح بعضها على بعض» (ابن الصلاح، د. ت، ص ٨٤).

و الاضطراب قد يكون في السند (كأن يروى عن راوٍ واحد بطرق متساوية القوة عن عدة شيوخ له)، أو في المتن كاختلاف الألفاظ أو الزيادة والنقصان في المتن اختلافاً لا يمكن التوفيق بين (السيوطي، د. ت، ج ١، ص ٢٩٤). و يؤدي هذا الاضطراب إلى الريبة في صحة نسبة الحديث إلى النبي صلى الله عليه و سلم، لأنه يشير إلى عدم ضبط الرواة له بشكل دقيق، فيصير الحديث ضعيفاً بسبب هذا الاضطراب (الخطيب البغدادي، د. ت: ٣٤٥). و الحديث المضطرب حكمه الضعف، إلا إذا أمكن التوفيق بين الأوجه المختلفة أو ترجيح أحدها، فيزول عنه وصف الاضطراب (ابن كثير، ١٤٠٧ق، ص ٩٥).

٤. الخلاف حول اضطراب الحديث

٤-١. القائلين بِاضطرابِ حديث الجارية و أدلّتهم

يُعدّ حديث الجارية في أصــله من الأحاديث الفقهية، كما يتضــح من إيراد الأئمة له في أبواب العتق، الكفّارات و النذور، كموطأ مالك والمبسوط للسرخسي والسنن الكبرى للبيهقي. و مع ذلك، فإنّ بعض رواياته لا سيما تلك التي اشتملت على سؤال «أين الله؟» و إجابة «في السماء»، قد أُدخِلت في مباحث

الصـفات الإلهية بسـبب ما تحمله هذه الألفاظ من دلالات محتملة. و هو ما أشـار إليه الإمام النووي عند شـرحه للحديث حين عده من أحاديث الصـفات. و بالتالي، فإنّ دراسـة هذا الحديث هنا لا تنطلق من كونه حديث صـفات محضًـا، بل من كونه نموذجاً لتداخل الدلالة الفقهية الأصـلية مع الإشـكال العقدي الطارئ في بعض طرقه، مما يجعل تحليله سندياً و متنياً ضرورياً لفهم كيفية تعامل العلماء مع النصـوص متعددة المسـتويات الدلالية. على أية حال، قالَ النووي في شـرح الحديثِ: «هذا الحديثُ مِن أحاديث الصّفات، وَفيها مذهبان:...

أحدهُما: الإيمانُ به من غير خوضٍ في معناه، مع اعتقاد أنَّ الله ليس كمثله شـيء، وَ تنـــزيهِه عن سمات المخلوقات.

والثَّاني: تأويله بما يليق به. فمَن قال بهذا قال: كان المرادُ امتحانَها هل هي موحِّدة تقرُّ بأنَّ الخالق المدبِّر الفعَّال

هو الله وحده و هو الَّذي إذا دعاه الدَّاعي اسـتقبلَ السَّـماءَ، كما إذا صـلَّى المصـلِّي اسـتقبل الكعبة، و ليس ذلك لأنَّه منحصر في السَّماء، كما أنَّه ليس منحصراً في جهة الكعبة، بل ذلك لأنَّ السَّماء قبلة الدَّاعين، كما أنَّ الكعبة قبلة المصـلِّين، أو هي مِن العابدات للأوثان الَّتي نحَتَهَا الوثنيّون، فلمَّا قالت: «في السَّـــماء» علِمَ أنَّها موحِّدةٌ. قال القاضـــي عياض: «لا خلاف بين المســـلمين قاطبةً فقيههم، محدِّثهم، متكلِّمهم، نظَّارهم و مقلِّدهم أنَّ الظَّواهر الواردة بذكر الله في السَّـــماء كقوله تعالى (أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّـــمَاءِ أَنْ يَخْسِـــفَ بِكُمُ الأَرْضَ) (الملك: ١٦) و نحوه ليســـت على ظاهرها بل متأوّلة عند جميعهم» (النووي، ١٣٩٢ق، ج ٥، ص ٢٤).

أتينا بقول الحافظ النووي هنا؛ -مع أنّ قوله يدلُّ على تأويل الحديث و العدولِ عن المعنى الموضـــوع له الأوَّليِّ إلى المعنى المجازيّ و هو يَقتضـي ذكرَهُ ضِـمنَ القول الأخير- لِئلا نخوضَ في نقلِ الأقوال بدون شرح الحديث.

و قال ابنُ عطية والرازيُّ و ابنُ حيان و القرطبيُّ و النسـفيُّ و غيرُهم في تفاسـيرهم بحمل «مَن» في قوله تعالى: (أأمنتم من في السماء ان يخسف بكم الأرض) (الملك: ١٦) على الملائكة أو جبريل.

و بيَّنَ العلامة الطباطبائي أن المراد بـــ«مَن» في قوله تعالى: (أأمنتم من في السماء...) (الملك: ١٦) الملائكة المُقيمون فيها المُوكَّلُون على حوادث الكون، و لا يَقدح في ذلك إرجاعُ ضـــمير الإفراد إلى «مَن»؛ لأنه باعتبار لفظه، وقد بُيِّنَ في النحو جوازُ ذلك،... (الطباطبائي، د. ت، ج ١٩، ص ٣٥٨).

و الإمامُ الرازيُّ بعد أن ذكر احتِجاجَ المُشـبِّهَة بـــآيةِ (أأمنتم من في السماء)، على إثبات المكان لله تعالى، أجاب عن احتجاجهم بأنه لا يمكن إجراؤُها على ظاهرها باتّفاق المسلمين، لأنه يستلزم محالا و هو كونُ السـماء محيطةً به سـبحانه مِن جميع الجوانب فيكون تعالى أصـغرَ مِن السـماء الّتي هي أصـغرُ من العرش بكثير، فيلزم أن يكون الله شـيئاً صـغيراً بالنسـبة للعرش تعالى عنه علواً كبيراً و ذلك باتّفاق أهل الإســلام محال؛ لأنه تعالى قال: (قُل لِّمَن مَّا فِي السَّـــمَاوَاتِ وَالأَرْضِ قُل لِلّهِ) (الأنعام:

١٢). فلو كان اللهُ في السماء لوَجبَ أن يكون مالكاً لِنَفسه و هذا محال، فعُلِمَ صرفُ الآية عن ظاهرها إلى التأويل، (الرازي، ١٤٢٠ق، ج ٣٠، ص ٥٩٢).

و وضّح الشهيد الثاني أنه لا يراد بكونه تعالى في السماء، التحيّزُ، فقال النبي: «أعتقها فإنّها مؤمنة». قيل: و إنما جعلت الإشارة إلى السماء دليلا على إيمانها؛ لأنّهم كانوا عبدَةَ الأصنام، فأفهمتْ بالإشارة البراءةَ منها؛ لأنَّ الإله الذي في السماء ليس هو الأصنام، و لا يراد بكونه فيها التحيّزُ بل على حدّ قوله: (وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ) (الزخرف: ٨٤؛ الشهيد الثاني، د. ت، ج ١٠، ص ٤١)[١].

و ذكر الحافظُ ابنُ فوركَ أنّ لفظ «أين» مَوْضُوعَةٌ للسؤال عَن الْمَكَان بحسب ظاهر اللغة، و إذا قيل: «أَيْن هُوَ» يُستفهَمُ بها عن مكانة المسؤول عَنهُ، و إن كان هذا هو أصل الكلمة إلا أنّها لا تلزم المعنى الموضوعَ له كليا بل قد استعملوها عن مكانة المسؤولِ عنه في غير هذا المعنى، و ذلك أنهم يقولون: أين منزلة فلان منك، وأين فلان من الأمير؟ عند إرادة استعلام منزلة المُستَعلَمِ عند مَن يَستَعلِمُهُ، و بناء على هذا يصحّ أن يقال: إن قوله (ص): «أين الله» استعلامٌ لمنزلتِه ومكانتِه عند الجارية وفي قلبها، أي هو رفيعُ الشأن عظيمُ المقدار» (ابن فورَك، ١٩٨٥ق، ج ١، ص ١٥٨- ١٥٩).

فابن فورك قال بتأويل «أين» في هذا الحديث وعدم استعماله في المعنى الموضوع له الحقيقي.

وبيَّنَ السّبكيّ أن عدم صحة الاحتجاج بحديث الجارية في إثبات المكان له سبحانه، لعلتين:

وجود البراهين القائمة في تنزه الله سبحانه عن المكان والمكانيات والزمان والزمانيات، قال الله تعالى: (قُلْ لِمَنْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلْ لِلَّهِ) (الانعام: ١٢) و هذا مشعر بأن المكان وكل ما فيه مُلكٌ لله تعالى، وقال تعالى: (وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) (الانعام: ١٣) فعلى هذا أن الزمان وكل ما فيه ملك لله تعالى، فتدل الآيتان على أن الله تعالى مالك للمكان و المكانيات و الزمان و الزمانيات كلها، و بالتالي فالله تعالى مُنزَّهٌ عن المكان و الزمان.

كون الحديث فيه اضطراب سنداً ومتناً رغم تصحيح الذهبي له، وحملِ ذلك على تعدُّدِ القصة لا «السماء»، وقد تكلم الناس عليه قديماً وحديثاً والكلام عليه معروف» (سبكي، ١٣٨١ق، ج ١، ص ١٠٨).

و في صدد ذكر حديث الجارية برواياته المختلفة، قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «وفي اللفظ مخالفةٌ كثيرةٌ» (العسقلاني، ١٤١٦ق، ج ٣، ص ٤٤٨). ولا يسأل عن الله تعالى بـ«أين وحيث»؛ لأنهما تدلان في الحقيقة على الوجود المكاني، والله تعالى موجود بلا مكان ولذا قال الحافظ في الفتح: «... لا يتوجه عليه في وجوده أينَ وحيث» (العسقلاني، ١٣٧٩ق، ج ١، ص ٢٢٠).

---

[١] وتجدر الإشارة هنا إلى أن سياق استدلال الشهيد الثاني في كتابه مسالك الأفهام، كان في معرض بحثه عن إسلام الأخرس والأعجمي، وكفاية الإشارة المفهمة منهما، حيث استشهد بفقرَة «فَأَشَارَتْ إِلَى السَّمَاءِ» من الحديث ثم أجاب عن شبهة متعلقة بها. وهذا يُؤكد أن تأويله للعبارة على نحو «الإفهام بالبراءة من الأصنام» جاء في معرض الدفاع عن تنزيه الباري ودفع شبهة التجسيم، مما يبيّن تجلّي المنهج التنزيهي حتى في المباحث الفقهية عند فقهاء الإمامية، ولا ينافي الاستفادة من هذه الإشارة التأويلية في مقام بيان موقف المدرسة الإمامية من دلالة الحديث.

و ذكر البيهقي قصة الجارية في سننه وصرَّحَ بأن لمُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ مُخالِفين فِي لَفْظِ الْحَدِيثِ، حيث قال: «وَ قَدْ ذَكَرْتُ فِي كِتَابِ الظِّهَارِ مِنَ السُّنَنِ مُخَالَفَةَ مَنْ خَالَفَ مُعَاوِيَةَ بْنَ الْحَكَمِ فِي لَفْظِ الْحَدِيثِ». وقال الكوثري في تعليقه على الأسماء والصفات: « و قد أشار المصنف -أي البيهقي- إلى اضطراب الحديث بقوله: «وقد ذكرت في كتاب الظهار مخالفة ...» (البيهقي، ١٤١٣ق، ج ٢، ص ٣٢٥) .

قد أشكل الشيخ جعفر السبحاني على الاحتجاج بهذه الرواية من جهتين:

إحداهما: أنه لم يَرِد في سيرة رسول الله دعوةُ الناس للإسلام بغير الشهادتين غير هذه الجارية، فسؤال هذه الجارية بهذا السؤال المُشكل وعن مكان لله وصفاته محلُّ سؤال.

الثانية: قد رُوِيت هذه الرواية بطرق متعدِّدة وبشكل آخر أيضا -كأنه يشير إلى اضطرابه- فقال: «رواه -الحديث- مالكٌ وأحمد بشكل آخَر وأتَيا بدل «أين الله؟» بسؤاله عن الشهادتين وزادَ الإمام أحمد سؤالَه عن الإيمان بالبعث بعد الموت (مالك بن أنس، ١٤٥، ص ١؛ أحمد بن حنبل، ١٤٢١ق، ج ١٩، ص ٢٥). ثم أدام إشكاله بذكر عُصارة كلام كمال الدين أحمد الحنفي فقال: «وأنّه مُؤوّل لمخالفته القواطعَ العقلياتِ والنقليّات، إذ لا يُتجاوَز عن الظاهر إلاّ لضرورة،... إلى أن قال: إنّها كانت أعجميّةً لا تَقدِر أن تُفصِحَ عمّا في ضميرها من اعتقاد التوحيد بالعبارة فتُعرّفُ بالإشارة أنّ معبودَها إلهُ السماء، فإنّهم كانوا يُسمّونَ اللهَ إلهَ السماء، كما دلّ السؤال و الاكتفاء بتلك الإشارة» (البيضاوي، ١٣٦٨ق، ص ١٩٩- ٢٠٠). وبهذا يسقط الاستدلال بظاهر حديث الجارية على كونه سبحانَه في السماء (السبحاني، د. ت، ج ١، ص ٧١- ٧٢) .

و لـمَّا ذكَر الشيخ الكوثريُّ في تعليقه على السيف الصقيل حديثَ الجارية، قال: ... يصح الأخذ بمثل هذا الحديث فيما يتعلق بالعمل لا بالاعتقاد؛ فإن الحديث مشتمل على تشميت العاطس في الصلاة و منعِ النبي (ص) عن ذلك.

و لو اكتفينا بما يأخذ المشبهة من حديث الجارية وقلنا: يكفي في الحكم بإسلام شخص قولُه: «الله في السماء» لَعارضَ الحديثُ الحديثَ المتواتِرَ: «أمرتُ أن أُقَاتِلَ الناسَ حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله و أن محمدا رسول الله ...». و قد ذكر الحافظ السيوطي الحديث في الجامع الصغير و قال: «وهو متواتر». و قال المناوي مُزيداً على قول الحافظ السيوطي في شرح الجامع: «و هو متواتر لأنه رواه خمسة عشر صحابياً» (المناوي، ١٣٥٦ق، ج ٢، ص ١٨٨). و هو من أصحّ الأحاديث، و بيانُ المعارضَةِ هو أنه اكتُفيَ في حديث الجارية بقول «الله في السماء» للحكم على قائلِهِ بالإسلام، و في حديث ابنِ عُمرَ رضي الله عنه: «حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله و أن محمدا رسول الله» التصريحُ بأنه لا بُدَّ للدخول في الإسلام من النطقِ بالشهادتين، و معلوم أن حديث الجارية لا يَقوىَ لمقاومة هذا الحديث لأن فيه اضطرابًا في روايته ...

فإن قالت المشبِّهة: فلمّا كان ما وَرَدَ من النّبيِّ (ع) مِن اختبار إيمان النَّاس هو سؤالَهم بالشَّهادَتَينِ لا سؤالَهم بـــ «أين الله؟» وعن مكان اللَّهِ عزّ وجلَّ، بدليلِ الحديثِ السَّابقِ، و بقوله (ص) لمعاذ حين

بعثه إلى اليمن: «ادْعُهُمْ إِلَى شَـهَادَةِ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلَّا الله، وَأَنِّي رَسُـولُ الله، ...» (البخاري، ١٤٢٢ق، ج ٢، ص ١٠٤)، فلماذا قَبِلَ النبيُّ مِن الجارية هذا الجوابَ، قلنا: إنه من باب مُجاراة الناس و مخاطبتهم على قدر عقولهم و علمهم؛ يقول ابن الحاج المالكي ما مُحَصَّلُه: «قَنَعَ عليه (ص) بجواب الجارية وأقر بإيمانها لمَّا سألها: «أَيْنَ اللهُ؟» فقالت: في السَّماء؛ باعتبار أن ذلك إقرار بأن الله واحد موجود، و ذلك يَنفِي ما كانوا يعتقدون من أنَّ الأصنامَ هي الآلهة في الأرض، لا أنه سبحانه و تعالى حَلَّ في السّماء تعالى عن ذلك علوًّا كبيرًا؛ إذ إنَّ السّماء مخلوقةٌ له، ولا يحلّ الصانع في صنعته» بتصرف (ابن الحاج، د. ت، ج ٣، ص ١٥٣) .

و أخيرا ننقل سؤالا عن حديث الجارية وُجِّهَ إلى دار الإفتاء المصرية، و فيه: هل يدل سؤال النبي (ص) عن الجارية بـ «أَيْنَ اللهُ؟» و إقرارُه لها على إثبات المكان للخالق سبحانه و تعالى؟ فأجابوا بما هذا معناه: غاية ما يفُهم من حديث الجارية هو إيمان الجارية لا مكان الله تعالى؛ لأن المكان مخلوق، ولا يحيط بالله سبحانه شيء من خلقه، بل هو المحيط بكل شيء. (المفتي: الأستاذ الدكتور شوقي إبراهيم علام، «ما تفيده إشارة الجارية إلى السماء عند سؤال النبي لها «أَيْنَ اللهُ؟»،(٦- ١٢ ديسمبر - ٢٠٢٢).

٤-٢. المانعين من الاضطراب و دليلهم

حاول المشبِّهةُ إثباتَ صحة حديث الجارية، ويغالطون السُّذَّجَ؛ إذ يظهرون أنه يكفي لإثبات الجهة و الفوقية بالمعنى الذي يريدون، كونُ الحديث صحيحاً، مع أن هذا مخالف لِما عليه المسلمون قاطبةً كما قاله القاضي عياض .و إليك دعواهم و أدلتَها، فهم يقولون: أهل الحديث ورواتُه المتفقِّهون فيه وسائرُ نَقَلتِه، على ثبوت «أين الله؟» في الحديث، كلّهم يقول ما قال الله في كتابه... ومخالفونا ينسبوننا في ذلك إلى التَّشبيه، ومَن قال بِما نطق به القرآنُ، فلا عيب عليه. و إنَّ المُشبِّهةَ ينسبون القول بضعف الحديث و اضطرابه إلى بعض الخلف و يعدون الدلائل المذكورة لبيان ضعفه بشبهاتٍ واهياتٍ تارة، و بالتعطيل أخرى، و قالوا: قد روى الحديثَ و صحَّحهُ الإمامُ مالك في (مالک بن انس، ١٤٢٥، ج ٢، ص ٧٧٦)، و الإمامُ الشافعيّ في (الرّسالة، ٧٥ -واللفظ لـه-)، و الإمامُ أحمد في (المسند، ج ٥، ص ٤٤٨)، و مسلمٌ في (صحيحه، ج٥، ص ٢٣) و غيرُهم. وقالوا: و مِن الذين صحَّحوه ابنُ أبي شيبةَ حيث قال: «إسناده صحيحٌ على شرط الشيخين» (الإيمان، ٣٦). و ينفون علمهم بوجود الخلاف في صحّة هذا الحديث، و تعرُّضِ أحد بتضعيف الحديث، إلاّ المتأخرين كالكوثري و الغماري و السقاف. ويردّون على أقوال معترضيهم التي سموها شبهاتٍ، و ذكروها ضمن عدَّةِ شبهات على حد قولهم و إليك ما ذكروه.

جدول مقارنة اختلاف روايات حديث الجارية وأوجه الاضطراب

رقم	وجه الاختلاف والإضطراب	الوصف	سندي/ متني	من أدلة القائلين بالإضطراب
١	اختلاف في صيغة السؤال الأساسية	بعض الروايات: «أين الله؟». روايات أخرى: السؤال عن الشهادتين والإيمان بالبعث دون ذكر «أين الله؟».	متني	السبحاني: رواية مالك وأحمد بشكل آخر بدل «أين الله؟» بسؤال عن الشهادتين وزاد أحمد سؤاله عن الإيمان بالبعث.
٢	اختلاف في جواب الجارية	رواية: «في السماء». روايات أخرى: ذكر الشهادتين فقط.		- مستفاد من الاختلاف السابق، حيث اختلف السؤال فاختلف الجواب بالضرورة.
٣	اختلاف في تفاصيل القصة والسياق	بعض الروايات تذكر أن الحادثة كانت في الصلاة وتتضمن تشميت العاطس. أخرى تذكر الحادثة مجردة عن هذا السياق.		الكوثري: الحديث مشتمل على تشميت العاطس في الصلاة.
٤	اختلاف في ألفاظ المتن مع بقاء المعنى	روايات مختلفة للفظ «في السماء» أو «في السماء فوق» أو «فوق» مع اختلافات طفيفة في العبارة.		

٥	اختلاف في السند	مخالفة روايات أخرى عن الصحابة لرواية معاوية بن الحكم	سندي ومتني	البيهقي نقلاً عن الكوثري: مخالفة من خالف معاوية بن الحكم في لفظ الحديث
٦	تعدد القصة مقابل تعدد اللفظ	الاختلاف قد يكون بسبب تعدد وقوع القصة: أي أن النبي (ص) سأل أكثر من جارية أو في أكثر من مناسبة، وليس مجرد اضطراب في رواية واحدة.		السبكي: «وحمْلِ ذلك على تعدُّدِ القصة لا «السماء».
٧	المخالفة للأصول الثابتة	مخالفة ظاهر بعض الروايات (أين الله؟) للأصول العقدية القطعية (تنزيه الله عن المكان) وللأصول الشرعية الثابتة (أن الإسلام يُدْخَل به بالنطق بالشهادتين فقط).	إشكال دلالي (يؤثر في تقسيم الرواية)	السبحاني: إشكال مخالفته للقواطع العقلية والنقلية. الكوثري: معارضته لحديث «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا...»

٤-٢-١. أقوال القائلين بصحة الحديث

قد ذكرنا سابقا و في شرح حديث الجارية قولَ الحافظين النّوويِّ وابنِ فورك في تأويل الحديث؛ فلا نُكرّره، و الآن نشرع في نقلِ أقوال الحُفّاظ و العُلماء بتأويل الحديث تأويلاً لا يترتَّب عليه أيُّ مخالفة عقَدِيّة، بعد تصحيحهم له. لا شك أنّ الاختلاف الواقع بينَ المسلمين في هذا الحديث كان بسبب «أين» الموضوع بحسب أصل اللغة للسؤال عن المكان، وَ لِأَبِي الْقَاسِمِ السُّهَيْلِيِّ عَلَى هذا الحديث كَلَامٌ نفيس جدير بالذكر، مِنْهُ السُّؤَالُ بِأَيْنَ على ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ، اثْنَانِ جَائِزَانِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى وَ وَاحِدٌ لَا يَجُوزُ و هو السُّؤَالُ بِأَيْنَ عَنْ ذَاتِ رَبِّنَا سُبْحَانَهُ وَ تَعَالَى، فهو سؤال غير جائز و فاسدٌ و لا يجاب سؤال هذا السائل، بل ينبغي أن يُبيِّنَ المسئولُ للسائل فسادَ سُؤاله، كما فعل ذلك الإمامُ علي (ع) حين

سـئل عنه: أين الله؟ و قال: «الَّذِي أَيَّنَ الْأَيْنَ لَا يُقَالُ فِيهِ أَيْنَ؟» فبيَّن فسـادَ السـؤال و أنه ليس في محله، بأنَّ الأينيّة مخلوقة، فلاشك أن الله تعالى موجود قبل خلقها و لا أينيّة له، و بعد خلقها لَا تَتَغَيَّرُ صفاته و بقي على ما كان عليه قبل خلقها (عليش، ١٤٠٩ق، ج ٤، ص ٢٤٨) .

و الحافظ ابن الجوزي بعد أن روى حديث معاوية بن الحكم (حديث الجارية) يؤكد أنه ما عُرِفَ تعظيمُ الخالق عند الجارية إلا بإشارتها التي تدلُّ على علوِّ مكانة الله (ابن الجوزي، د. ت، ص ١٨٩). فينبغي أن تُسـتَعمَل «أين» في غير معناها الموضـوع له و هو السـؤال بها عن المكانة.و من المحدِّثِين الّذين قالوا بأنّ المسؤول عنه بـــ«أين» المكانة؛ لاستِحالةِ المكان عليه تعالى، القاضـي أبو بكر بن العربيُّ (ابن العربي المالكي، ج ١١، ص ٢٧٣) .

و الشـريف المرتضـى مِن العلماء الذين أوّلوا قولَ الأَمَةِ: «في السـماء»، في الحديث بعُلوِّ قدرته و عزة سلطانه، و عدم إدراكِه، لأنّه يقال لغة: سما فلان يَسمُو سموا إذا ارتفَعَ شأنُه و علا أمره، و قال تعالى مُخبِراً عن سلطانه وارتفاع شأنه، و نفاذ أمره: (أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ) الآية، (السـيد الشـريف المرتضـى، د. ت، ج ٤، ص ٧٥) . و لو حُملَ آياتُ وأحاديث الصـفات على ظاهرِها الذي يدّعي المشبّهة، لَتناقضَ القرآن بعضُه مع بعض و كذا السُّنّة فمثلا، فما يَقولُ المشبِّهةُ فِي قوله تعالى: (فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ) (البقرة: ١١٥)؟ فليأتوا وليَحمِلُوْه على ظاهره، فإمّا أن يجعَلوا القُرءان و الحديثَ مُناقضا بعضُه لبعض، فهذا اعتراف بالكفر؛ لأنَّ القُرآن و السّنّة يُنـــزَّهُ عن المناقضة، و إنْ أوّلُوا « وَجْهُ اللَّهِ» ولم يُأوِّلوا آيةَ الاستواء (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) (طـه: ٥) فهذا تحكُّمٌ و ترجيح بلا مُرجِّح . و قال أبو حيّانَ صاحبُ البحر المحيط في تفسير هذه الآية (فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ): ردٌّ على مَن يقول إنه تعالى في حيِّزٍ وجهة؛ لأنّه لما خُيِّرَ المخاطَبون في اسـتقبال جميع الجهات، و لم يُعيَّن جهةٌ مخصـوصـةٌ عُلِم أنْ ليس له جهة و لا يكون مُتحيِّزا بل جميعُ الجهات ملك له، و لو كان تعالى في حيِّز لكانَ اسـتقبالُه أجدَرَ مِن جميع الأماكن، (الأندلسـي، ١٤٢٠ق، ج ١، ص ٥٧٨). و قد جاء في البخاريِّ و غيره حديثٌ من أحاديثِ الصفات، و هو قولهُ (ص): «إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا قَامَ فِي صَلاَتِهِ فَإِنَّ... رَبَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ القِبْلَةِ، فَلاَ يَبْزُقَنَّ أَحَدُكُمْ قِبَلَ قِبْلَتِهِ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ» (البخاري، ١٤٢٢ق، ج ١، ص ٩٠)، و هذا الحديث أقوى إسـنادا من حديث الجارية. فنقول للمعترض المشـبِّه: إذا أخذتَ حديثَ الجارية و هذا الحديث على ظاهرِهما لَبَطَلَ زعمُك أنَّ الله في السـماء، و إن أَوَّلْت

هذين الحديثين و لم تؤوِّلْ حديث الجارية فهذا تحكُّم و دعوى بلا دليل، و حينئذٍ يصـدُقُ عليك قولُ الله في اليهود (أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ) (البقرة: ٨٥).

٥. الشبهات والردود عليها

هل يصح الاستدلال بحديث الجارية (و هو حديث آحاد) في مسائل العقيدة؟ لقد أثار بعض المنتسبين إلى السـلف من أهل التشـبيه و الجهة، طائفة من الشـبهات لإثبات ظواهر من نصـوص الصـفات، و تأويل أقوال العلماء في الحديث الشـريف المعروف بحديث الجارية، فزعموا أن مَن خالفهم قد ضـعف الحديث من باب التعطيل، لا من باب التحقيق العلمي الحديثي. و قد نسـبوا التصـحيح إلى عدد من الأئمّة دون أن يُقرّوا بوجود خلاف قديم أو حديث في صحّته و دلالته، و طرحوا تلك الاعتراضات على أنها شـبهاتٌ يجب الرّدُّ عليها. و فيما يلي نعرض أهم هذه الشـبهات كما سـاقُوها، ثم نُتبع كل شـبهة بجوابها العلمي، مع توثيق النُّقُول من أئمة المذاهب و المحدّثين، لإظهار الحقّ، و ردِّ ما أُثير من اللّبس و الادّعاءات.

٥-١. الشّبهة الأولى

قالوا: إنّ حديث الجارية دليل ظنيٌّ و ليس بقطعيٍّ؛ لأنّه من أحاديث الآحاد، فلا يجوز الأخذ به في العقيدة. و يكون جواب هذه الشُّـبهة من أوجه: الأول: أنّ الصّـحابةَ أخذوا بحديث الواحد و لم يتركوه، قال الإمام النَّوويّ: «و لم تزل الخلفاء الرّاشـدون و سائر الصّـحابة فمن بعدهم من السّـلف و الخلف على امتثـال خبر الواحـد» (النّوويّ، ١٣٩٢ق، ج ١، ص ١٣٠). و نقـل الغزاليّ التّواتر على عمـل الصـحابة بخبر الواحد في وقائعَ شـتّى لا تنحصـر، و إن لم تتواتر آحادُها فيحصـل العلم بمجموعها (الغزالي، د. ت، ص ١١٨). فبَيْنَ القول بالعمل بخبر الواحد، و إثبات الجهة و الفوقيّة الحقيقيّين المدلول عليهما بظاهر خبر الواحد، بونٌ كبيرٌ؛ فإنَّ الغزاليّ نفسـه ينفي الثانيَ فقال: «إنّ الله تعالى مقدَّس عن المكان و مُنزّه عن الأقطار والجهات» (الغزالي، د. ت، ص ٤، ص ٤٣٤). و الأئمّة الأربعة المجتهدون يُكفِّرونَ القائلين بِالجهة و التَّجسـيم؛ فقال الشَّـيخ ابن حجر الهيتميُّ في كتابه المنهاجِ القويم: «و اعلم أنَّ القرافيّ[١] و غيرَهُ حكَوا عن الشّـافعيّ و مالكٍ و أحمد و أبي حنيفة، القولَ بكفر القائلين بالجِهة و التّجسِـيم و هم حقيقُون بذلك» (الهيتمي، ١٤٢٠ق، ج ١، ص ١٤٤). و قد استدلَّ الخطيب البغداديُّ على صحّة العمل بخبر الواحد، بما اشتهر عن الصّحابة و التّابعين، و مَن بعدهم من الفقهاء الخالفين في سـائر بلدانهم، و نفى إنكارَ واحد منهم لذلك و اعتراضـه عليه

[١] هو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أبي العلاء إدريس بن عبد الرحمن بن عبد الله الصنهاجي البهفشي القرافي, ولد سنة ٦٢٠، وتوفي سنة ٦٩٩هـ (انظر البغدادي، ١٩٥١م، ج ١، ص ٨٤٣).

(الخطيب البغدادي، د. ت، ج ١، ص ٢٦). الثاني: لقد أجمعتِ الأُمَّة على قبول خبر الواحد الثِّقة، قال الإمام الشافعي: «لم أحفَظ عن فقهاء المسلمين أنَّهم اختلفوا في تثبيت خبر الواحد» (الشافعي، ١٣٥٨ق، ج ١، ص ٤٥٣). «و قد شاع فاشياً عملُ الصّحابة و التابعين بخبر الواحد من غير نكير، فاقتضى الاتِّفاق منهم على القبول» (العسقلاني، ١٣٧٩ق، ج ١٣، ص ٢٣٤). و ذكر السخاويُّ أنّ جمهور المحدّثين و الأصوليّينَ وعامّة السلف، و ابنَ الصلاح ذهبوا إلى القول بوقوع الْعِلْمِ اليقيني النَّظَرِيِّ بما اتَّفقَ عليه البخاريُّ ومسلم، (السخاوي، ١٤٢٤ق، ج ١، ص ٧٢؛ العراقي، ١٣٨٩، ص ٤٣؛ السيوطي، د. ت، ج ١، ص ١٤١). الثالث: و رأوا إجماعَ العلماء على كفاءة الصحيحين، ولا تجتمع الأُمَّة المحمديّةُ على ضلالة، فزَعمُ ردِّ خبرِ الآحاد مردودٌ بإجماعهم، و استدلّوا بما قال ابنُ تيمية: «إنّ مما اجمعَتِ الأمّة على صحّته: أحاديثُ البخاري ومسلم» (الحراني، ١٤٢٣ق، ج ١٨، ص ٧٠). مع أن أكثر ما فيهما من الأحاديث مِن خبر الواحد، بل كاد ابنُ الصلاح ينفي وجود الخبر المتواتر اللّفظي فقال عنه: «عزيز جدّاً، بل يكاد لا يوجد. وَمَنْ سُئِلَ عَنْ إِبْرَازِ مِثَالٍ لِذَلِكَ أَعْيَاهُ تَطَلُّبُهُ»[1] (صبحي الصالح، ١٩٨٤ق، ص ١٤٨).

٥-٢. الشبهة الثانية

هل يعني سؤال النبي صلى الله عليه وسلم «أين الله؟» الإقرار بأن لله مكاناً؟ و قبل نقل قولهم، أقول: نسبوا كون السؤال بأين سؤالا عن المكانة، إلى الكوثري فقط كما يأتي، مع أن تأويل هذا و أمثالِهِ مِنَ الظَّواهر الواردةِ بذكر الله في السَّماء، مَحلُّ اتِّفاق المسلمين، كما قاله القاضِي عِياضٌ، هذه المقالة (ص٧). و الحافظ ابن كثير تلميذ ابن تيمية ينفي ظاهر الاستواء المتبادِرَ لِأذهانِ المشبِّهةِ، عن الله تعالى، حيث قال: و أما قوله تعالى: (ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ) (الأعراف: ٥٤) فلِلعلماء في هذا المَقام مقالاتٌ كثيرةٌ جداً...، و إنَّما نسلك في هذا المقام مذهبَ السلفِ الصّالحِ مالكٍ و الأوزاعيِّ و الثوريِّ و الليثِ بنِ سعدٍ و الشافعيِّ و أحمدَ و إسحاقَ بنِ راهوَيه و غيرِهِم مِن أئمّة المسلمِين قديماً و حديثاً، و هُو إمرارُها كما جاءَتْ مِن غير تكييف و لا تشبيه و لا تعطيل، و الظاهر المتبادِرُ إلى أذهان المشبِّهين منفيٌّ عن الله، فلا يُشبهه شيءٌ من خلقه «لَيْسَ كمثله شيء» (ابن كثير، ١٤١٢ق، ج ٢، ص ٢٣٠). و الشوكانيُّ صاحب فتح القدير يفسر «فوق» في «فَوْقَ عِبَادِهِ» بفوقيّةِ الاستعلاء بالقهر و الغلبة، لا فوقيّة المكان؛ حيث مثّل لذلك بقوله: «كما تقول: السلطان فوق رعيته، أي بالمنزلة والرفعة» (الشوكاني، ١٤١٤ق، ج ٢، ص ١٢٠). و إليكم الآن قولهم: «زعم الكوثريُّ أنَّ سؤالَ النّبيِّ (ص) للجارية «أينَ الله» سؤال عن المكانة لا المكان». و هذا باطل؛ لأنه لا يرضى الأشعريّة أصلا

[1] غير أن ابن الصلاح يستثني من ذلك حديث «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»، ويذكر من رواته اثنين وستين من الصحابة. (السيوطي، د. ت، ج ٦، ص ٦٢٨).

بإطلاق هذا الوصف على الله و السؤال بـــ«أين» عنه تعالى و إن يُرَدْ به المكانةُ، كما قال القشيري: «تعالى الله أن يقال «أين»، أقول: بحثت في كتابه (الرسالة القشيرية) فلم أجد هذا القول، و لو قاله لقصد به السؤال عن المكان، و إلا فإنّه أبعد من أن لم يقف على هذا الحديث، و الله أعلم. و لو قاله لم يكن أول مَن قال ذلك، بل سبَقه إليه ابنُ عباس حيث قال: «... لا يتوجّه عليه في وجوده أينَ وحيثُ» (العسقلاني، ١٣٧٩ق، ج ١، ص ٢٢٠). أقول: و قد نقلْنا قولَ المفسّرين ابنِ كثير والشوكانيِّ مِن أن المراد بالفوقيّة هو فوقيّة الاستعلاء بالقهر والغلبة لا بالمعنى الذي اختلقوه واتّهموا به مخالِفِيهم.

استنتاجات

يتناول هذا البحثُ حديثَ الجارية من زاويتين أساسيتين: التحليل السندي و التحليل الدلالي العقدي، مع بيان مواضع الاضطراب في الروايات وآثارها على الاستدلال العقدي. وقد توصّل البحث إلى النتائج الآتية:

١. اختلاف ألفاظ الحديث و اختلاف رواته يُظهر اضطرابًا بيّنًا في الرواية، مما دفع عددًا من العلماء إلى الحكم بضعفه و عدم صلاحيته للاحتجاج في مسائل الاعتقاد.

٢. إنّ إشارة الجارية إلى السماء لا يمكن حملها على المكان الحسيّ، بل تُفهم في سياق نفي عبادة الأصنام الأرضية، و بيان تعظيمها للخالق، كما يشير قوله تعالى: «وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ».

٣. يرى أهل التشبيه أنّ الحديث دليلٌ على العلوّ الحسيّ و الجهة، غير أنّ هذا القول يعارض ما نقله القاضي عياض و غيره من إجماع المسلمين على تأويل ظواهر النصوص الموهمة للتشبيه.

٤. اعتمد مثبتو صحة الحديث على وروده في كتب كبار المحدّثين كمالك و الشافعي و أحمد و مسلم، و اعتبروا ذلك دليلاً على سلامة سنده.

٥. استدلّ المثبتون كذلك بأنّ خبر الواحد معمولٌ به عند الصحابة في مسائل كثيرة، و من ثَمّ فهو مقبول في العقيدة عندهم.

٦. ذهب فريقٌ من العلماء إلى تصحيح الحديث مع تأويل لفظ «أين» بأنه سؤال عن المنزلة و الرتبة لا عن المكان، مستندين إلى ما قرّره ابن الجوزي من أنّ الله تعالى لا يحويه مكان و لا جهة.

٧. تؤكد الدراسة أنّ برهان التنزيه العقلي و النقلي يمنع حمل الحديث على الظاهر المكاني، مما يجعل الاستدلال به لإثبات الجهة لله غير معتبر.

٨. إنّ حمل نصـوص الصـفات على ظواهر تُوهِم المكان و الجهة يؤدّي إلى تناقضٍ بين الآيات و الأحاديث، و من ثَمّ وجب تأويلها أو تفويضـها بما يوافق التنزيه، مثل قوله تعالى: «فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ» مع «الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى».

٩. يبيّن البحث أنّ السؤال بـ«أين» عن ذات الله سؤالٌ غير مستقيم عقلاً و شرعًا، كما قال الإمام عليٌّ عليه السـلام: «الذي أيَّنَ الأينَ لا يُقال فيه أين؟»، لأنّ المكان مخلوق، و الخالق كان موجودًا قبل خلقه.

المصادر والمراجع

- ابن الجوزي، عبد الرحمن. (١٩٦٦م). الموضوعات من الأحاديث المرفوعات. مدينة: المكتبة السلفية.
- ابن الحاج، محمد بن محمد،(د.ت)، المدخل، د.ب: دار التراث.
- ابن حزم، علي بن احمد. (١٩٧٨م). الإحكام في أصول الأحكام. قاهرة: دار الآفاق الجديدة.
- الشهرزوري، عثمان بن عبد الرحمن. (بی‌تا). المقدمة. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن حيان، محمد بن يوسف، (١۴٢٠ق). البحر المحيط في التفسير. بيروت: دار الفكر.
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر. (١۴١٩ق). تفسير القرآن العظيم، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ابن ماجة، محمد بن يزيد القزويني. (١۴٣٠ق). سنن ابن ماجة. دمشق: دار الرسالة العالمية.
- ابن منظور، محمد بن مكرم. (١۴١۴ق). لسان العرب. بيروت: دار صادر.
- أحمد بن حنبل. (١۴٢١ق). المسند.. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- أصبهاني، محمد بن الحسن. (١٩٨٥م). مشكل الحديث وبيانه. بيروت: عالم الكتب.
- ابن حزم، على بن احمد. (بی‌تا). المحلى بالآثار. بيروت: دار الفكر.
- بغدادي، اسماعيل بن محمد. (١٩٥١م)، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين. بيروت: دار احياء التراث العربي.
- بخاري، محمد بن اسماعيل. (١۴٢٢ق). صحيح البخاري. بيروت: دار طوق النجاة.
- بستي، محمد بن حبان. (١۴١۴ق). صحيح ابن حبان. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- بيهقي، احمد بن الحسين. (١۴١٣ق). الأسماء والصفات. جدة: مكتبة السوادي.
- ـــــــــــــــ. (١۴٢۴ق). السنن الكبرى. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ترمذي، محمد بن عيسى. (١٣٩٥ق). سنن الترمذي. مصر: مكتبة ومطبعة
- خطيب بغدادي، احمد بن علي. (بی‌تا). الكفاية في علم الرواية. مدينة: المكتبة العلمية.
- دارمي، عبد الله بن عبد الرحمن. (١۴١٢ق). سنن الدارمي. رياض: دار المغني.
- ذهبي، محمد بن احمد. (١۴٢٧ق). سير أعلام النبلاء. قاهرة: دار الحديث.

- رازي، فخر الدين. (۱۴۲۰ق). أساس التقديس في علم الكلام. بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية.
- سبحاني، جعفر. (بی‌تا). ابن تيمية فكراً ومنهجاً. قم: مؤسسة الإمام الصادق (ع).
- سبكي، علي بن عبد. (۱۳۸۱ش)، السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل. قم: دفتر نشرمعارف.
- سجستاني، سليمان بن الأشعث. (۱۴۳۰هـ). سنن أبي داود، دمشق: دار الرسالة العالمية.
- سخاوي، محمد بن عبد الرحمن. (۱۴۲۴ق)، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث. مصر: مكتبة السنة.
- سيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (۱۴۰۶هـ)، حاشية السندي على سنن النسائي. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية.
- ـــــــــــــــ. (۱۴۱۴ق)، الدر المنثور. بيروت، دار الفكر.
- ـــــــــــــــ. (بی‌تا)، ألفية السيوطي في علم الحديث. مدينه: المكتبة العلمية.
- ـــــــــــــــ. (بی‌تا). تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي. (بی‌جا): دار طيبة.
- شافعي، محمد بن إدريس. (۱۳۵۸ق). الرسالة. مصر: مكتبة الحلبي.
- سيد مرتضى، على بن حسين. (بی‌تا). الأمالي. قم: مكتبة المرعشي.
- شهيد الثاني، على بن احد. (۱۴۲۳ق). مسالك الأفهام. قم: مؤسسة المعارف الإسلامية.
- شوكاني، محمد بن علي. (۱۴۱۴ق). فتح القدير. بيروت: دار ابن كثير.
- صالح، صبحي إبراهيم. (۱۹۸۴م). علوم الحديث ومصطلحه، بيروت: دار العلم للملايين.
- صنعاني، عبد الرزاق بن همام. (۱۴۰۳ق)، المصنف، هند: المجلس العلمي.
- طباطبائي، سيد محمد حسين. (بی‌تا). الميزان في تفسير القرآن. قم: منشورات اسماعيليان.
- عراقي، عبد الرحيم بن الحسين. (۱۳۸۹ق)، التقييد والإيضاح. مدينة: مكتبة السلفية.
- عسقلاني، احمد بن علي بن حجر. (۱۴۱۶ق). التلخيص الحبير. مصر: مؤسسة قرطبة.
- ـــــــــــــــ. (۱۳۷۹ق). فتح الباري، بيروت، دار المعرفة.
- ـــــــــــــــ. (۱۴۲۲ق). نزهة النظر. مدينة: مطبعة سفير.
- غزالي، محمد، (بی‌تا)، إحياء علوم الدين. بی‌جا. دار الكتاب العربي.
- فيروزآبادي، محمد بن يعقوب. (۱۴۲۶ق). قاموس المحيط. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- قاري، علي بن سلطان، (۱۴۲۲ق). مرقاة المفاتيح، بيروت: دار الفكر.
- مالكي، ابو عبد الله، (۱۴۰۹ق). منح الجليل شرح مختصر خليل. بيروت: دار الفكر.
- مباركفوري، محمد عبد الرحمن. (بی‌تا)، تحفة الأحوذي، بيروت: دار الكتب العلمية.
- مدني، مالك بن أنس. (۱۴۲۵ق)، الموطأ. الإمارات: مؤسسة زايد.

- مزي، يوسف بن عبد الرحمن. (١٤٠٠ق). تهذيب الكمال. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- مناوي، عبد الرؤوف. (١٣٥٦ق). فيض القدير. مصر: المكتبة التجارية الكبرى.
- نسائي، احمد بن شعيب. (١٤٠٦ق). السنن الصغرى. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية.
- ـــــــــــــــ. (١٤٢١ق). السنن الكبرى. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- نعساني الحلبي، محمد بدر الدين.(بی‌تا). الأمالي مصادر الحديث الشيعية. بی‌جا: مكتبة المرعشي.
- نعيمي، محمود طحان. (١٤٢٥ق). تيسير مصطلح الحديث. بی‌جا: مكتبة المعارف.
- نووي، يحيى بن شرف. (١٣٩٢ق). المنهاج شرح صحيح مسلم. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- نيشابوری، مسلم بن الحجاج، (بی‌تا)، صحيح مسلم. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- هيتمي، أحمد بن محمد. (١٤٢٠ق)، المنهاج القويم. بی‌جا: دار الكتب العلمية.
- الموقع التعليمي الإسلامي. (٢٠٢٣م). «أقوال العلماء في شرح حديث الجارية» [المقال]. ٢٠٢٣/١١/١٨م. عن https://www.islam.ms/ar/?p=135
- الموقع فيصل النور (٢٠٢٣م). «اعتراضاتهم على حديث الجارية». عن ٢٠٢٣/١١/٢٥م. عن https://dar-alifta.org/ar/fatwa/details/18021
- الشيخ الداني. (٢٠١١م). «القوافل الجارية في شرح حديث الجارية». شبكة أهل السنة والجماعة، ٢٠٢٣/١١/٢٠م. عن https://alsunna.org/wp/blog/2023/04/29
- علام، شوقي إبراهيم. (٢٠٢٢م). «ما تفيده إشارة الجارية إلى السماء عند سؤال النبي لها: أين الله؟»، دار الإفتاء المصرية، ٢٠٢٣/١١/٢٥م.
- Ibn al-Jawzi, Abd al-Rahman. (1966). *Al-Mawdù at min al-Ahadith al-Marfù at* [Fabricated Reports from the Marfu' Hadiths]. Madinah: Al-Maktabah al-Salafiyyah.
- Ibn al-Hajj, Muhammad ibn Muhammad. (n.d.). *Al-Madkhal*. Cairo: Dar al-Turath.
- Ibn Hazm, Ali ibn Ahmad. (1978). *Al-Ihkam fi Usul al-Ahkam*. Cairo: Dar al-Afaq al-Jadidah.
- Ibn Hanbal, Ahmad. (2000). *Al-Musnad*. Beirut: Mu'assasat al-Risalah.

- Ibn Hayyan, Muhammad ibn Yusuf. (1999). *Al-Bahr al-Muhit fi al-Tafsir*. Beirut : Dar al-Fikr.
- Ibn Furak, Muhammad ibn al-Hasan. (1985). *Mushkil al-Hadith wa Bayanuhu*. Beirut : ʿAlam al-Kutub.
- Ibn Kathir, Ismaʿil ibn Umar. (1998). *Tafsir al-Qurʾan al-ʿAzim*. Beirut : Dar al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
- Ibn Manzur, Muhammad ibn Mukarram. (1993). *Lisan al-ʿArab*. Beirut : Dar Sadir.
- Al-Bukhari, Muhammad ibn Ismaʿil. (2001). *Sahih al-Bukhari*. Beirut : Dar Tawq al-Najah.
- Al-Busti, Muhammad ibn Hibban. (1993). *Sahih Ibn Hibban*. Beirut : Muʿassasat al-Risalah.
- Al-Baghdadi, Ismaʿil ibn Muhammad. (1951). *Hadiyat al-ʿArifin: Asmaʾ al-Muʾallifin wa Athar al-Musannifin*. Beirut : Dar Ihyaʾ al-Turath al-ʿArabi.
- Al-Bayhaqi, Ahmad ibn al-Husayn. (1992). *Al-Asmaʾ wa al-Sifat*. Jeddah : Maktabat al-Sawadi.
- Al-Bayhaqi, Ahmad ibn al-Husayn. (2003). *Al-Sunan al-Kubra*. Beirut : Dar al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
- Al-Tirmidhi, Muhammad ibn ʿIsa. (1975). *Sunan al-Tirmidhi*. Egypt : Maktabah wa-Matbaʿah.
- Al-Tahanawi, Muhammad ibn Ali. (1996). *Kashshaf Istilahat al-Funun wa al-ʿUlum*. Beirut : Maktabat Nashirun.
- Al-Harrani, Ahmad ibn Abd al-Halim Ibn Taymiyyah. (1995). *Majmuʾ al-Fatawa*. Madinah al-Nabawiyyah : King Fahd Complex for the Printing of the Noble Qurʿan.
- Al-Khatib al-Baghdadi, Ahmad ibn Ali. (1985). *Al-Kifayah fiʿ Ilm al-Riwayah*. Beirut : Dar al-Kitab al-ʿArabi.

- Al-Darimi, Abd Allah ibn Abd al-Rahman. (1991). *Sunan al-Darimi*. Riyadh : Dar al-Mughni.
- Al-Dhahabi, Muhammad ibn Ahmad. (2006). *Siyar Aʿlam al-Nubalāʾ*. Cairo : Dar al-Hadith.
- Al-Razi, Fakhr al-Din. (1999). *Asas al-Taqdis fi ʿIlm al-Kalam*. Beirut : Muʾassasat al-Kutub al-Thaqafiyyah.
- Al-Subhani, Jaʿfar. (2009). *Al-Hibaʿala Huda al-Kitab wa al-Sunnah wa al-ʿAql*. Qom : Muʾassasat al-Imam al-Sadiq.
- Al-Subhani, Jaʿfar. (2011). *Ibn Taymiyyah: Fikran wa Manhajan*. Qom : Muʾassasat al-Imam al-Sadiq.
- Al-Subki, Ali ibn Abd al-Kafi. (2002). *Al-Sayf al-Saqil fi al-Radd ʿala Ibn Zafil*. Qom : Daftar Nashr Maʾarif.
- Al-Sijistani, Sulayman ibn al-Ashʿath. (2009). *Sunan Abi Dawud*. Damascus : Dar al-Risalah al-ʿAlamiyyah.
- Al-Sakhawi, Muhammad ibn Abd al-Rahman. (2003). *Fath al-Mughith bi-Sharh Alfiyat al-Hadith*. Egypt : Maktabat al-Sunnah.
- Al-Suyuti, Abd al-Rahman ibn Abi Bakr. (1986). *Hashiyat al-Sindi ʿala Sunan al-Nasāʾi*. Aleppo : Maktab al-Matbuʿat al-Islamiyyah.
- Al-Suyuti, Abd al-Rahman ibn Abi Bakr. (1994). *Tadrib al-Rawi fi Sharh Taqrib al-Nawawi*. Beirut : Maktabat al-Kawthar.
- Al-Shafiʿi, Muhammad ibn Idris. (1939). *Al-Risalah*. Egypt : Maktabat al-Halabi.
- Al-Sharif al-Murtada, Ali ibn al-Husayn. (1998). *Amali al-Murtada*. Cairo : Dar al-Fikr al-ʿArabi.
- Al-Shawkani, Muhammad ibn Ali. (1993). *Fath al-Qadir*. Beirut : Dar Ibn Kathir.
- Al-Shahrazuri, Uthman ibn Abd al-Rahman. (2002). *Maʿrifat Anwaʿ ʿUlum al-Hadith*. Beirut : Dar al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

- Shahid al-Thani, Ali ibn Ahmad. (1992). *Masalik al-Afham*. Qom: Mu'assasat al-Ma'arif al-Islamiyyah.
- Subhi al-Salih. (1984). *'Ulum al-Hadith wa Mustalahuhu*. Beirut: Dar al-'Ilm lil-Malayin.
- Al-San'ani, Abd al-Razzaq ibn Hammam. (1983). *Al-Musannaf*. India: Al-Majlis al-'Ilmi.
- Al-Tabataba'i, Sayyid Muhammad Husayn. (1996). *Al-Mizan fi Tafsir al-Qur'an*. Qom: Daftar Intisharat al-Salami.
- Al-Tabarani, Sulayman ibn Ahmad. (1994). *Al-Mu'jam al-Kabir*. Cairo: Maktabat Ibn Taymiyyah.
- 'Itr, Nur al-Din Muhammad. (1983). *Khabar al-Wahid al-Sahih wa Atharuhu fi al-'Amal wa al-'Aqidah*. Damascus: Majallat al-Turath al-'Arabi.
- Al-'Iraqi, Abd al-Rahim ibn al-Husayn. (1969). *Al-Taqyid wa al-Idah*. Madinah: Maktabat al-Salafiyyah.
- Al-'Asqalani, Ahmad ibn Ali ibn Hajar. (1959). *Fath al-Bari*. Beirut: Dar al-Ma'rifah.
- Al-'Asqalani, Ahmad ibn Ali ibn Hajar. (1995). *Al-Talkhis al-Habir*. Egypt: Mu'assasat Qurtubah.
- 'Ulaysh, Muhammad ibn Ahmad. (1989). *Manh al-Jalil Sharh Mukhtasar Khalil*. Beirut: Dar al-Fikr.
- Malik ibn Anas. (2004). *Al-Muwatta'*. UAE: Mu'assasat Zayd.
- Al-Munawi, Abd al-Ra'uf. (1937). *Fayd al-Qadir*. Egypt: Al-Maktabah al-Tijariyyah al-Kubra.
- Al-Nasa'i, Ahmad ibn Shu'ayb. (1986). *Al-Sunan al-Sughra*. Aleppo: Maktab al-Matbu'at al-Islamiyyah.
- Al-Nasa'i, Ahmad ibn Shu'ayb. (2000). *Al-Sunan al-Kubra*. Beirut: Mu'assasat al-Risalah.

- Al-Nu'aymi, Mahmud Tahan. (2004). *Taysir Mustalah al-Hadith*. Bija: Maktabat al-Ma'arif.
- Al-Nawawi, Yahya ibn Sharaf. (1972). *Al-Minhaj Sharh Sahih Muslim*. Beirut: Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi.
- Al-Nawawi, Yahya ibn Sharaf. (2004). *Al-Adhkar*. Bija: Dar Ibn Hazm.
- Al-Naysaburi, Muslim ibn al-Hajjaj. (n.d.). *Sahih Muslim*. Beirut: Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi.
- Al-Haytami, Ahmad ibn Muhammad. (1999). *Al-Minhaj al-Qawim*. Bija: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.
- The Islamic Educational Website. (2023). "Scholars' Statements on the Hadith of the Slave Girl." Article, 18/11/2023. Available at: https://www.islam.ms/ar/?p=135
- Faisal al-Nur Website. (2023). "Their Objections to the Hadith of the Slave Girl." 25/11/2023. Available at: https://dar-alifta.org/ar/fatwa/details/18021
- Shaykh al-Dani. (2011). "Al-Qawafil al-Jariyah fi Sharh Hadith al-Jariyah" [The Flowing Caravans in Explaining the Hadith of the Slave Girl]. Ahl al-Sunnah wa al-Jama'ah Network, 20/11/2023. Available at: https://alsunna.org/wp/blog/2023/04/29
- Alam, Shawqi Ibrahim. (2022). "What the Slave Girl's Pointing to Heaven Indicates When the Prophet Asked Her: Where Is Allah?" Dar al-Ifta al-Misriyyah, 25/11/2023.